٦ ـ المؤسسات التجارية والمالية ، ودورها الاقتصادي الداخلي :

كانت التجارة في مطلع العشرينات مقتصرة على بعض المدن الرئيسية ، وكانت في الغالب في ايدي مواطنين سوريين وفلسطينيين متوطنين في البلاد منذ العهد العثماني · وقد اقتصرت على استيراد المواد الضرورية لمجتمع معيشي محدود الحاجات ، وذلك من سورية وفلسطين والعراق ، واحيانا من مصر واوروبا · كما كانت الحاصلات الزراعية ، ولا سيما الحبوب بالاضافة الى الحيوانات الحية هي الصادرات الرئيسية للاردن · لم تكن هناك تجارة كبرى ولا شركات تجارية آنذاك (١٩) ·

لكن توسع بضعة مدن ولا سيما عمان ، وازدياد اهمية ودور الدولة ، وقيام المشاريع الكولونيالية ، والانفتاح على السوق العالمي ، هذه العمليات التي ترافقت مع اجراءات اخرى ساعدت على ازدياد الطابع البضاعي للاقتصاد وعلى قيام سوق محلية ، وعلى نشوء وتطور المؤسسات القائمة على التبادل البضاعي والسوقي · ولقد اتخذت هذه العملية طابعا متسارعا في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وابانها ثم واصلت تطورها بوتائر متعاظمة في سنوات الحرب الفلسطينية · فباتت عمان « قبلة انظار التجار ، من البلاد العربية المجاورة ، وذلك لعدم وجود قيود صارمة على الاستيراد وتحويل العملات الاجنبية » (٢٠) · كما ساعد على تنامي التجارة ، ازدياد ترابط شرق الاردن بالبلدان المجاورة ، وشق طريق حيفا ـ بغداد ، وازدياد اهمية البلاد كعقدة للمواصلات البرية وكممر لتجارة الترانزيت ومع ازدياد الانفاق العسكري والمدني ابان الحرب ·

وكما ذكرنا فان الصفة الاكثر جوهرية للتجارة الاردنية هو كونها تجارة استيراد ، ويفسر هذا الواقع المستوى المنخفض للانتاج المحلي من جهة ، وتنامي احتياجات قطاع الدولة والجيش والمرافق الكولونيالية ، ونمو المدن في شكل طفرات ليس لها علاقة بالاقتصاد التقليدي للسكان ، ولا بالاحتياجات المحلية البحتة لهم · ولقد اتسع نطاق انتشار المؤسسات العاملة في التجارة ، بفضل تنامي وتيرة اعتماد الدولة والجيش والمشاريع الكولونيالية على السلع المستوردة · ثم لم تلبث تجارة الاستيراد نفسها ان امتدت لتصل الى المدن

---

(١٩) راجع المحافظة ، على ، تاريخ الاردن المعاصر ، عهد الامارة (عمان ، ١٩٧٣) ص ١٢٧ ·

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ ، كذلك راجع الدجاني ، علي ، محاضرات ، في اقتصاديات الاردن (القاهرة ، ١٩٥٤) ص ٢٠/٢١ ·